المسائل الأصولية التي يستدل لها بحديثي (عليكم بسنتي...، واقتدوا باللذين من بعدي) جمعًا ودراسة

د. ياسر بن محمد بن صالح هوساوي

الملخص:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاه، أما بعد:

فقد استدل علماء الأصول في إثبات القواعد والمسائل الأصولية بجمع كبير من الأحاديث، وقد أكثر علماء الأصول من الاستدلال ببعض الأحاديث على وجه الخصوص، فاستدلوا بها على مسائل متعددة في علم الأصول من تلك الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) وحديث (اقتدوا باللذين من بعدي).

ويأتي هذا البحث للنظر في المسائل التي استدل العلماء لها بهذين الحديثين مع بيان وجه الاستدلال، وما يرد على الاستدلال بهما.

فانتظم البحث فكان في مبحثين:

المبحث الأول: في تخريج الحديثين وبيان معناهما.

أما المبحث الثاني فكان في جمع استدلال علماء الأصول بالحديثين في مسائل وقواعد الأصول.

وختمته بأبرز النتائج والتوصيات التي منها:

أن استدلال الأصوليين بهذين الحديثين في مواطن متعددة، يدل دلالة واضحة على فصاحة كلام النبي ﷺ وبلوغه المنتهى في الدلالة والبيان، وأنه أوتي جوامع الكلم، وقمت بإعداد فهرس للمراجع.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

Abstract:

Praise be to Allah، and peace and blessings be upon the Messenger of God، his household، companions، and those who followed them:

The scholars of fundamentals used in proving the rules of fundamentals a large collection of hadiths، and most of the scholars of fundamentals have used some hadiths in particular as evidences on various issues of fundamentals such as the hadith of (cling to my Sunnah and the Sunnah of the Rightly Guided Caliphs After me) and the hadith (take Abu Bakr and Omar as role models)

This research considers the issues to which the scholars have supported using these two hadiths، with an indication of the aspect of inference، and what is contradicting this inference.

The research included the following:

The first topic: Authenticating the two hadiths and explaining their meaning.

The second topic: collecting the inference of the fundamentals scholars with the hadiths regarding the issues and rules of fundamentals.

The research concluded with the most prominent findings and recommendations، including:

The fundamentalists 'inference of these two hadiths in multiple places indicates a clear indication of the eloquence of the Prophet's words and his utmost fluency، and that he was given short rich expressions

The research included an index for references.

Peace and blessings be upon the Messenger of God، his household، companions.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن الناظر إلى كتب الأصول والمؤلفات فيه، يجد عناية خاصة من علماء الأصول بالنصوص الشرعية، من حيث الاستدلال بها لإثبات مسائل الأصول وقواعده، ويلوح للمتأمل في كتاباتهم كثرة الاستدلال ببعض تلك النصوص الشرعية من آيات أو أحاديث، فيتعدد وجه استدلالهم بآية أو حديث في مواضع من مسائل هذا العلم، من تلك الأحاديث التي لقيت عناية علماء الأصول حديثي (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي) وحديث (اقتدوا باللذين من بعدي...) حيث استدل بها علماء الأصول في أكثر من موضع في أبواب ومسائل وقواعد الأصول، وأجابوا على الاعتراضات الواردة عليهم بالاستدلال بهما في تلك الأصول، ومن هذا المطلق جاء هذا البحث ليتناول تلك المواضع بالدراسة فكان بعنوان:

المسائل الأصولية التي يستدل لها بحديثي (عليكم بسنتي...) (اقتدوا باللذين من بعدي) جمعا ودراسة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

لهذا البحث أهمية وأسباب اختيار فيما يلي ذكر لها:

١- إفراد المواضع التي استدل بها علماء الأصول في هذين الحديثين يبين عمق معاني تلك الأحاديث وجزالة تلك النصوص حيث استدل بها للدلالة على معان متعددة

وهذا يبين خاصية من خصائص النبوة وهي ما خص به صلى الله عليه وسلم وما أوتيه من جوامع الكلم، مما يقوي الاستدلال بالأدلة النقلية.

٢- بيان المسائل والقواعد الأصولية التي بنيت على هذين الحديثين.

٣- بيان مكانة هذا الحديث عند علماء الأصول واهتمامهم به.

٤- أن من أغراض التأليف جمع المتفرق، وضم بعضه إلى بعض، وفي هذا العمل سد لهذا الجانب من جوانب التأليف.

حدود البحث:

تشمل هذه الدراسة المسائل الأصولية التي استدل لها علماء الأصول بأحد حديثي البحث أو كلاهما، ولا تشتمل الدراسة المسائل والأحكام التي استدل بها العلماء واستنبطوها وليست من قواعد ومسائل الأصول مثل مسألة أحقية الخلافة وغيرها، فالبحث مقصور على القواعد والمسائل الأصولية.

منهج البحث:

أما المنهج الإجمالي الذي أتبعه في كتابة البحث فهو المنهج الاستقرائي التحليلي حيث تتبعت المسائل التي يستدل لها علماء الأصول بهذين الحديثين ومن ثم بيان وجه استدلاله بهذه الأحاديث على تلك المسائل والاعتراضات على الاستدلال بالحديث لتلك المسائل إن وجد ويتلخص تفصيل ذلك في النقاط التالية:

١- توثيق النصوص المنقولة من الكتب بالإشارة إلى مصادرها.

٢- عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية، وكتابتها بالرسم العثماني.

٣- تخريج الأحاديث الواردة في الكتاب من مصادر السنة، فإن ورد في الصحيحين أو في أحدهما فإنني أكتفي بتخريجه منهما أو من أحدهما، وما ورد في غيرهما فإنني أجتهد بذكر كلام العلماء فيه من مصادر السنة، وتخريج الآثار من كتب الآثار والمصنفات ما أمكن.

٤ - ذكر المسائل التي استدل علماء الأصول فيها بالحديثين، مع ذكر وجه الاستدلال، والمستدلين بها، وبيان ما ورد تلك الاستدلالات من اعتراض، وذكر مذاهب العلماء في تلك المسألة باختصار.

٥ – الاكتفاء في المراجع بذكر اسم المرجع مع اسم الشهرة للمؤلف، دون بقية معلومات النشر للكتاب اكتفاء بإيرادها في فهرس المراجع.

٦ - إعداد فهرس للمراجع في نهاية البحث.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة ومبحثين: نظري وتطبيقي:

✍المقدمة: وفيها:

١- أسباب اختيار الموضوع.

٢- خطة البحث.

✍المبحث الأول: تخريج الحديثين وبيان معناهما: ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول تخريج الحديثين.

المطلب الثاني: بيان معنى الحديثين.

✍المبحث الثاني: استدلال الأصوليين بالحديثين.

وفيه دراسة لمسائل وقواعد الأصول التي استدل بها علماء الأصول بالحديثين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول: تخريج الحديثين وبيان معناهما

المطلب الأول: تخريج الحديثين

أولا: تخريج حديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين...)

نص الحديث:

عن عبدالرحمن بن عمرو السلمي ُحجر بن حجر قالا أتينا العرباض بن سارية، وهو ممن نزل فيه {ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه} فسلمنا، وقلنا: أتيناك؛ زائرين، وعائدين، ومقتبسين. فقال العرباض: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب. فقال قائل: يا رسول الله! كأن هذه موعظة مودع، فما تعهد إليها؟ فقال: أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة[١].

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٠٧)، والترمذي في سننه برقم (٢٦٧٦) وقال حديث حسن صحيح، وابن ماجه برقم (٤٢)، والبغوي في شرح السنة (١٨١/١)، البيهقي في دلائل النبوة (٥٤١/٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١١٦٤/٢)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٦٠/١)، والحاكم في مستدركه كتاب العلم برقم (٣٢٩) وبرقم (٣٣١) و(٣٣٣) وصححه وقال ليس له علة، واصححه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦٢٢/١١)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (١٠٨/٨) وفي صحيح سنن الترمذي (٧٠/٣)، وصحيح سنن ابن ماجه (٣٠/١).

ثانيا: تخريج حديث (اقتدوا باللذين من بعدي).

نص الحديث:

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي مِنْ أَصْحَابِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ مَسْعُودٍ)(٢).

المطلب الثاني: بيان معنى الحديثين

بيان معنى الحديث الأول(عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي...)

أكد النبي صلى الله عليه وسلم على وحث أمته على التمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين بعده ونهاهم عن الابتداع في الدين، وكان النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم يَدْعو أصْحابَه إلى الخيْرِ ويُحذِّرُهم منَ الشَّرِّ، ويَعِظُهم ويُذَكِّرُهم بين الحِينِ والآخَرَ، وفي هذا الحَديثِ يقولُ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عمْرٍو السُّلَمِيُّ، وحُجْرُ بنُ حُجْرٍ: "أتَينا العِرْباضَ بنَ ساريَةَ وهو ممَّن نزَلَ فيهِ" هذه الآيَةُ: {وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ} [سورة التوبة: ٩٢]، فسلَّمْنا "، وقلنا:" أتَيْناك زائرينَ وعائدِينَ ومُقتبِسِين "، أي: مُحصِّلينَ العِلمِ مِنكَ، فقال العِرْباضُ:" صلَّى بِنا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم ذاتَ يوْمٍ، ثمَّ أقبَلَ علينا فوَعَظَنا موْعِظةً بليغَةً ذرَفَتْ منها العُيونُ "، أي: سالَتْ منها الدُّموعُ،" ووجِلَتْ منها القُلوبُ "، أي: خافَت ورهِبَت.

قال:" فقال قائلٌ يا رسولَ اللهِ، كأَنَّ هذه موْعِظةُ مودِّعٍ "، أي: موعِظَةُ مُسافِرٍ عند الوِدَاعِ،" فماذا تَعْهَدُ إلَينا؟ "، أي: بماذا تُوصِي إلينا؟ فقال:" أُوصِيكم بتَقْوى اللهِ والسَّمْعِ والطَّاعةِ "، أي: للأُمراءِ،" وإنْ عبْدًا حبشِيًّا "، أي: وإن كان هذا الأميرُ أو الوالي عبْدًا حبَشِيًّا؛" فإنَّه مَن يعِشْ منكم بَعدي فسَيَرى اختِلافًا كثيرًا "؛ في الدِّينِ، وغيرِه، ثمَّ أَرشَدَهم النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى أنفعِ عِلاجٍ عندَ وقوعِ الاختلافِ، فقال:" فعلَيكم بسُنَّتي "، أي: طريقَتي ونَهْجي،" وسُنَّةِ الخُلَفاءِ المَهديِّينَ الرَّاشِدينَ "، أي: الَّذين هَداهُم اللهُ وأرْشَدَهم إلى الحَقِّ، والمقصود بهم الخُلفاءُ الرَّاشِدون الأربعةُ: أبو بَكرٍ الصِّدِّيق، وعُمرُ بنُ الخَطَّاب، وعُثمانُ بنُ عفَّانَ، وعليُّ بنُ أبي طالبٍ رضِيَ اللهُ عنهم أجمعين،" تمَسَّكوا بها "، أي: بسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ" وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ "، أي: آخِرِ الأضْراسِ؛ يَعني بذلك الجِدَّ في لُزومِ السُّنَّةِ والتَّمسُّكِ بها،" وإيَّاكم "، أي: احْذروا

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢٧٣٣)، الترمذي في سننه برقم (٣٨٠٥) وقال حديث حسن، وابن ماجة في سننه (٣٧/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢١٢/٥)، والحاكم في مستدركه (٧٥/٣) وقال إسناده صحيح، وصححه الألباني في " صحيح سنن الترمذي " برقم (٣٨٠٥)، وفي السلسلة الصحيحة (٢٣٣/٣).

واجْتَنِبوا،" ومُحْدَثاتِ الأُمورِ "، أي: الأُمورِ الَّتي تَحدُثُ بعد ذلك وتُخالِفُ أصْلَ الدِّينِ؛" فإنَّ كلَّ مُحْدَثةٍ "في دِينِ اللهِ وشرْعِهِ،" بِدْعَةٌ "، أي: طَريقةٌ مختَرَعةٌ في الدِّينِ،" وكلَّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ "، أي: موجِبَةٌ للضَّلالةِ والغِوايَةِ، ويَضِلُّ بها صاحِبُها(٣).

بيان معنى الحديث الثاني (اقتدوا باللذين من بعدي):

النَّبيُّ صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم دائمًا ما يَدلُّ أصحابَه رضِيَ اللهُ عنهم وأمته على طرقِ الخيرِ والهِدايةِ، وفي هذا الحَديثِ يقولُ النَّبيُّ صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم:" إنِّي لا أدري ما قَدْرُ بقائي فيكم "، وهذا تَمهيدٌ منه وتوجيهٌ لِمَا يَجِبُ على الصَّحابةِ فِعلهُ بعدَ موتِه صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم، فقال:" فاقتُدوا باللَّذَينِ مِن بَعدي- وأشارَ إلى أبي بَكرٍ وعُمرَ- "، أي: فاتَّبِعوا هَدْيَهما، وأقوالَهما وأفعالَهما،" واهتَدُوا بهَدْيِ عمَّارٍ "، أي: سِيروا على هَدْيِه وطَريقتِه، قيل: وكأنَّ الاقتداءَ أعمُّ مِن الاهتداءِ، أو أنَّ الاهتداءَ يَتعلَّقُ بأمورِ العبادةِ والتقرُّبِ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ بالأعمالِ الصَّالحةِ.

ثم قال صلَّى الله عليه وسلَّم:" وما حَدَّثكم ابنُ مسعودٍ فصَدِّقوه "، وفي روايةٍ:" وتمسَّكوا بعَهْدِ ابنِ مسعودٍ "، أي: بما يُوصِيكم ويَنصَحُكم به، وقيل: إنَّ المرادَ ما كان منه رضِيَ اللهُ عنه مِن رأيٍ حولَ الخِلافةِ بعدَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم؛ فإنَّه أوَّلُ مَن شَهِد بصِحَّتِها وأشار إلى استقامتِها؛ فقال:" لا نُؤَخِّرُ مَن قدَّمه رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم، ألَا نَرْضَى لدُنيانا مَن ارتَضاه لدِينِنا! "(٤).

المبحث الثاني: استدلال الأصوليين بالحديثين.

وفيه دراسة لمسائل الأصول وقواعده التي استدل بها علماء الأصول بالحديثين أو بأحدهما(٥).

المسألة الأولى:

قول الراوي من السنة كذا هل يدخل فيه سنة الخلفاء الراشدين

استدل بعض علماء الأصول بحديث البحث (عليكم بسنتي) على جواز حمل هذا اللفظ على سنة الخلفاء الراشدين(٦).

(٣) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود حديث رقم ٤٦٠٧، ص ٢١٣٦، التنوير شرح الجامع الصغير، ٥٩٧/٢، وموقع الدرر السنية https: //dorar. net/hadith/sharh/29974

(٤) انظر: شرح سنن ابن ماجه للراجحي (٢/٣)، وموقع الدرر السنية: https: //dorar net/hadith/sharh/29974

(٥) لا تشتمل الدراسة المسائل والأحكام التي استدل بها العلماء واستنبطوها وليست من قواعد ومسائل الأصول مثل مسألة أحقية الخلافة وغيرها، فالبحث مقصور على القواعد والمسائل الأصولية.

(٦) انظر: الوصول إلى الأصول (١٩٧/٢)، ونسبه ابن برهان للكرخي.

وجه الاستدلال بالحديث، أن السنة تطلق على سنة رسول الله ﷺ وعلى سنة الخلفاء الراشدين، واللفظ إذا كان مترددا بين محامل، ولم يقترن به ما يقتضي تعيين المحامل كان تعيين بعضها تحكما(٧).

وقد اعترض على الاستدلال بالحديث بأن القول بتردد اللفظ بين محامل ممنوع، لأن اللفظ موضوع لأحدهما أصلا، والآخر مشبه به ومحمول عليه، واللفظ أحق أن يحمل على الوضع الأصلي دون التابع(٨).

والذي عليه جمهور أهل العلم أن اللفظ ينصرف إلى سنة رسول الله ﷺ(٩).

المسألة الثانية: قول الصحابة(١٠)

استدل جمع من علماء الأصول بالحديثين على وجوب تقليد الصحابة والأخذ بأقوالهم فيما يقاس وما لا يقاس وقد نقل هذا القول عن مالك وأحد قولي الشافعي وأحمد وهو قول المتأخرين من الحنفية(١١).

وقيل: ليس بحجة وهو الرواية الثانية عن الشافعي وأحمد(١٢).

وقيل: حجة فيما لا يمكن دركه بالقياس وهو قول الكرخي وأبو زيد وبعض الحنفية(١٣).

وقيل حجة إذا انضم إليه القياس(١٤).

وجه الاستدلال بالحديثين من وجهين:

الأول: احتمال أن ما ذهبوا إليه مرفوع، وموقوف على النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(٧) انظر: الوصول إلى الأصول (٢/١٩٨).
(٨) انظر: الوصول إلى الأصول (٢/١٩٨).
(٩) انظر: الوصول إلى الأصول (٢/١٩٧).
(١٠) يطلق عليها علماء الأصول عدة اطلاقات منها تقليد الصحابة، والاحتجاج بقول الصحابة.
(١١) مسلم الثبوت" (٢/ ١٨٦)، "فتح الغفار بشرح المنار" (٢/١٥٤)، "شرح العضد" (٢/ ٢٨٧)، ورجح أنه ليس بحجة على غيرهم عند المالكية والمستصفى (١/ ٢٦٠) وما بعدها، الوصول إلى الأصول (٢/٣٧٣)، "المحصول" (٦/ ١٢٩)، "الإحكام للآمدي" (٤/ ١٤٩)، "العدة" (٤/ ١١٨١)، "التمهيد" (٣/ ٣٣٢، ٣٣٥)، الواضح (٥/٢١٠).
(١٢) الإحكام" (٤/ ١٤٩)، "العدة" (٤/ ١١٨١) وهو اختيار أبو الخطاب وابن عقيل، "التمهيد" (٣/ ٣٣٢)، الواضح (٥/٢١٠).
(١٣) تقويم الأدلة ص (٢٥٦)، ميزان الأصول ص ٤٨٠، الكافي شرح البرزدوي (٤/١٥٨٦)، "كشف الأسرار بشرح المنار" (٢/١٧٣).
(١٤) البحر المحيط (٦/٥٦).

الثـاني: أن الغالـب أصـابتهم فـي الـرأي لمشـاهدتهم طريقـه ﷺ وأحـوال نـزول النصوص ومحال تغير الأحكام، ولمزيد بذل جهدهم في طلب الحق وضبط الأدلة والتأمل/ فيها، ولفضل درجة لهم ليس لغيرهم بالأحاديث(١٥)، فيعود إما إلى النص أو القياس(١٦).

اعترض على الاستدلال بالحديثين على تقليد الصحابة بأمور(١٧):

١- أنه لا دليل عليه، وإثبات الحكم الشرعي بدون دليل لا يجوز.

وأجيب: باندارجه في السنة.

٢- أن حجيته لو ثبتت لكان، لأنهم أعلم وأفضل فيكون قول الأعلم والأفضل حجة مطلقاً.

وأجيب: بأن الاعتبار بخصوصيتهم واحتمال السماع.

٣- لو كان حجة لزم تناقض الحجج لاختلافهم في المسائل الكثيرة.

وأجيب: بإمكان الترجيح والتخيير والاختيار بشهادة القلب، ولا أقل من الوقف أن لم يمكن شيء منها.

٤- يلزم منه أن يكون المجتهد مقلداً(١٨).

وأجيب: إذا كان حجةً صار أحدَ مآخذ الحكم، بل السنة الحكمية.

٥- أن سنة الخلفاء هي سنة رسول الله ﷺ فلا اختصاص لهم بها، وسنة رسول الله ﷺ ودينه دل على اعتبار قول جميع الأمة لا بعضها، وإن كانت غير سنة رسول الله ﷺ ودينه لم تعتبر(١٩).

٦- إن سلمنا اعتبار سنتهم، فإما ألا تعتبر سنة رسول الله ﷺ مع سنتهم، أو تعتبر معها، فإن لم تعتبر لزم استقلال سنتهم بالصواب، مع مخالفتها سنة رسول الله ﷺ وهو

---

(١٥) أحاديث فضائل الصحابة كثيرة منها ما هو على الإجمال ومنها ما هو على التفصيل ومن أشهرها قوله ﷺ: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ. انظر: "فتح الباري" (٧/ ٥).

(١٦) الوصول إلى الأصول (٣٧٥/٢)، الواضح (٢١٣/٥)، شرح مختصر الروضة (١٠٠/٣)، فصول البدائع (٤٣٦/٢).

(١٧) انظر: الواضح (٢١١/٥)، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٥١٤/٤)، شرح مختصر الروضة (١٠٠/٣)، فصول البدائع في أصول الشرائع (٤٣٦/٢).

(١٨) انظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٥١٤/٤)

(١٩) شرح مختصر الروضة (١٠٠/٣).

باطل بإجماع، وإن اعتبرت معها سنة رسول الله ﷺ لم تستقل سنتهم بإصابة الحق[٢٠].

٧- أن اتباع سنتهم لا ينفي اعتبار بقية الأمة معهم إذ بقية الأمة مسكوت عنهم في الحديث[٢١].

٨- أن اتباع سنتهم لا يعني أن اتفاقهم إجماع، إذ يحتمل أن يكون اتباع سنتهم في الفتيا أو السياسة أو الرواية أو التفسير للقرآن[٢٢].

المسألة الثالثة: اختلاف الصحابة على قولين[٢٣]

استدل جمع من العلماء بحديثي البحث على مسألة اختلاف الصحابة على قولين فعمد إلى ترجيح القول المتفق مع قول الخلفاء الأربعة أو الشيخين بناء على الحديثين[٢٤].

أما وجه الاستدلال من الحديثين فما لهم من مزية على غيرهم من الصحابة وما لهم من طول في الصحبة فيقدم قولهم على قول غيرهم.

وأصل الخلاف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال[٢٥]:

الأول: سقوط الاحتجاج بأقوالهم وعدم الاعتماد على قول منها.

الثاني: التخيير فيؤخذ بقول من شاء منهم[٢٦].

الثالث: الترجيح بينها وهو قول الجمهور، ومن المرجحات أن يكون القول فيه الخلفاء، أو الشيخين[٢٧].

المسألة الرابعة: خصوصية الإجماع بإجماع الصحابة فقط

خص بعض أهل العلم الإجماع المعتبر بإجماع الصحابة دون غيرهم، ومما استندوا عليه في هذا القول حديثي البحث[٢٨].

وجه الاستدلال بالحديثين، أنهم يكفون في الإجماع فيجب الاقتصار عليهم[٢٩].

---

(٢٠) شرح مختصر الروضة (١٠٠/٣).
(٢١) شرح مختصر الروضة (١٠٠/٣).
(٢٢) شرح مختصر الروضة (١٠١/٣)
(٢٣) ليست هذه المسألة هي عين مسألة ترجيح أحد الخبرين بموافقة قول الخلفاء الأربعة أو الشيخين، وقد نبه إلى ذلك الزركشي، حيث بين أن اختلاف الصحابة لا يجمع بين أقوالهم بتنزيل المطلق على المقيد، وتخصيص العام، وتأويل ما يحتمل، ونحو ذلك مما يجمع به بين الأخبار المختلفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لأنها صادرة عن واحد هو المعصوم عليه السلام ولا يجوز التضاد في كلامه، فيجمع بين الأحاديث إن أمكن، وإلا فإن الثاني ناسخ للأول، وأما أقوال الصحابة إذا اختلفت فليست كذلك، لاختلاف مقاصدهم، فهي لم تصدر من شخص واحد. انظر: البحر الميط (٦٥/٦).
(٢٤) البحر المحيط (٦٧/٦).
(٢٥) البحر المحيط (٦٨/٦).
(٢٦) عزي هذا القول إلى بعض الحنفية، وإلى القاسم بن محمد من المالكية. انظر: البحر المحيط (٦٨/٦).
(٢٧) انظر: البحر المحيط (٦٧/٦-٦٨).
(٢٨) انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٨٦/١) ونسبه للظاهرية، للحنابلة في الرواية الثانية عنهم.
(٢٩) انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٨٦/١).

واعترض عليه بأنه لا يدل على عدم إمكان الإجماع من غيرهم(٣٠).
وأما جمهور العلماء فيرون أنه ليس مخصوصا بالصحابة رضي الله عنهم(٣١).

المسألة الخامسة: انعقاد الاجماع بقول الخلفاء الأربعة أو بقول الشيخين

ذهب بعض أهل العلم إلى انعقاد الاجماع بقول الخلفاء الأربعة أو بقول الشيخين استنادا على الاستدلال بحديثي البحث(٣٢).

وجه الاستدلال بالحديثين: أن قولهم مرجح على قول قولهم، لفضل سبقهم وتعددهم، وطول صحبتهم(٣٣) فيكون ما اتفقوا عليه اجماعا.

والذي عليه أكثر علماء الأصول أنه لا أجماع بقول الخلفاء الأربعة، ولا بقول الشيخين(٣٤).

وقد اعترض على الاستدلال بالحديثين:

١- أن المراد منهما بيان أهلية الاتباع للمقلد(٣٥).

٢- أنهما معارضان بحديث" أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم "(٣٦).

ووجه معارضته أن أنه يقتضي أن يكون قول كل واحد منهم حجة، ولم يقل بذلك أحد(٣٧).

وأجيب عنه بأن لا تعارض بينهما، فالأول يقتضي أن يقتدى بالخلفاء الأربعة فيما اتفقوا عليه، والثاني الأمر للمقلد بالتخيير، واعتبار المجتهدين والصحابة، فلا يعارضه.

ثم أن سلمنا بالمعارضة فالأول صحيح والثاني ضعيف(٣٨).

---

(٣٠) انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٨٧/١).
(٣١) انظر: المستصفى (١٨٥/١)، الإحكام للآمدي (٢٣٠/١)، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٥، فواتح الرحموت (٢٢٠/٢).
(٣٢) انظر: البحر المحيط (٤٩٠/٤)، شرح مختصر الروضة (١٨٦/٣)، فصول البدائع (٤٣٧/٢)، وينسب هذا القول إلى القاضي أبي حازم من الحنفية وهو رواية عن الحنابلة.
(٣٣) البحر المحيط (٤٩١/٤).
(٣٤) انظر: البحر المحيط (٤٩١/٤).
(٣٥) انظر رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١٩٧/٢)،
(٣٦) قال ابن كثير في تحفة الطالب (لم يروه أحد من أهل الكتب الستة وهو ضعيف) ص (١٦٦)، وحكم عليه ابن السبكي بالضعف بعد أن ساق عددا من طرقه، انظر: رفع الحاجب (١٩٨/٢) وما بعدها، وانظر التلخيص الحبير (١٩٠/٤).
(٣٧) رفع الحاجب (٢٠١/٢)، نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٩٥/١).
(٣٨) البحر المحيط (٤٩١/٤).

المسألة السادسة

عدم انعقاد الاجماع باتفاق أهل البيت مع خلاف غيرهم.

استدل ابن عقيل(٣٩) بالحديثين على عدم انعقاد اتفاق أهل البيت مع خلاف غيرهم(٤٠).

وجه الاستدلال: أن الاقتداء بغير أهل البيت من الصحابة كالاقتداء بأهل البيت من الاهتداء والسنة، فلا يمنع التمسك بالكتاب والعترة من دخول غيرهم(٤١).

المسألة السابعة

أجماع الصحابة مع مخالفة تابعي من أهل الاجتهاد

استدل بعض أهل العلم بحديثي البحث على جواز انعقاد الإجماع مع مخالفة التابعي الذي بلغ رتبة الاجتهاد(٤٢).

وجه الاستدلال من الحديث: أن الحق لا يعدوهم لما لهم من مزية وفضل الصحبة، وشهود الوحي(٤٣).

وقد اعترض على الاستدلال بالحديثين، بأن اعتبار المزية يوجب رد الأدنى مع الأعلى كالأنصار مع المهاجرين، وهم مع العشرة(٤٤).

هذا وقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم انعقاد الاجماع بدون التابعي المجتهد، إما مطلقا، وإما بشرط عند من اشترط انقراض العصر، وإما إذا بلغ الاجتهاد قبل وقوع المسألة عند الأكثر(٤٥).

---

(٣٩) أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته. كان قويّ الحجة، وأحد أشهر تلامذة القاضي أبي يعلى، له كتاب الفنون، وفي الأصول الواضح، توفي سنة ٥١٣هـ. انظر: شذرات الذهب (٣٥/٤)، الذيل على طبقات الحنابلة (١٧١/١).

(٤٠) الواضح (١٩٣/٥).

(٤١) الواضح (١٩٣/٥)، نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٩٤/١).

(٤٢) وهذا القول رواية عن الحنابلة وقول بعض المتكلمين. انظر: نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٨٩/١).

(٤٣) انظر نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٩٠/١).

(٤٤) انظر نهاية الوصول إلى علم الأصول (٢٩٠/١).

(٤٥) انظر في المسألة: أصول السرخسي (٣١٦/١)، المستصفى (١٨٥/١)، الإحكام للآمدي (٢٤٠/١)، شرح العضد على المختصر (٣٥/٢).

المسألة الثامنة

الترجيح بموافقة الخبر لقول الخلفاء الأربعة وبموافقة قول الشيخين.

إذا وافق خبر الآحاد قول الخلفاء الأربعة أو قول الشيخين فقد رجح أكثر علماء الأصول تقديم ذلك الخبر استدلالا بحديثي البحث(٤٦).

يقول الآمدي: "وكذلك الأئمة والخلفاء الراشدون لحث النبي صلى الله عليه وسلم على متابعتهم والاقتداء بهم، وذلك يغلب على الظن قوته في الدلالة وسلامة المعارض"(٤٧).

ويقول ابن قيم الجوزية في تقديم الخبر لموافقة قول الخلفاء وبالأخص الشيخين: "والصحيح أن الشق الذي فيه الخلفاء أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر، فإذا كانوا اثنين اثنين فشق أبو بكر وعمر أقرب إلى الصواب، فإن اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مع أبي بكر"(٤٨).

وأما وجه الاستدلال بالحديثين على هذه المسألة فقد ذكره ابن عقيل في الواضح وغيره حيث يقول: "وإنما رجحنا بعلمهم وقولهم، لأن هذا أمر طريقه غلبة الظن، ولا شك أن الأئمة والخلفاء الذين بلغوا من الإسلام المبلغ الذي حازوا به الفقه، ولمح أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله يقوى الظن فيما تضمنه الخبر من الحكم إذا كانوا بع عاملين وقائلين ويرجح على حديث لم تعضده أقوالهم وأفعالهم"(٤٩).

المسألة التاسعة: تقليد الأموات

استدل بحديثي الباب على جواز تقليد الأموات(٥٠).

وجه الاستدلال بالحديثين، أن النبي أمر بالاقتداء بالخلفاء والشيخين بعده، وذلك يكون بالتمسك بأقوالهم أحياء وأموات، ولذلك يعتد بأقوالهم أحياء وأموات في الإجماع والخلاف(٥١).

ولأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها، ويؤيد هذا الاستدلال القياس، فالشهادة لا تموت بموت أصحابها بعد أدائها عند الحكام(٥٢).

---

(٤٦) انظر المسألة في الواضح (١٠٠/٥)، الإحكام للآمدي (٧٩٤)، المسودة (٦١٤/١)، حاشية التفتازاني على شرح العضد (٦٦٩/٢)، فواتح الرحموت (٣٨٧/٢)،، البحر المحيط (١٩٤/٦)، التحبير شرح التحرير (٤٢١٢/٨)، شرح الكوكب المنير (٧٠٠/٤)، مرآة الأصول (٣٨٣/٢)

(٤٧) الاحكام للآمدي ص (٩٤٩).

(٤٨) إعلام الموقعين ص (٧٨٣).

(٤٩) الواضح (١٠٠/٥).

(٥٠) البحر المحيط (٢٩٧/٦).

(٥١) المسودة (٩٣٣/٢)، البحر المحيط (٢٩٧/٦).

(٥٢) البحر المحيط (٢٩٧/٦).

والقول الثاني في المسألة المنع المطلق(٥٣).

وذلك إما لأنه ليس من أهل الاجتهاد، كمن تجدد فسقه بعد عدالته لا يبقى حكم عدالته، وإما لأن قوله وصفه، وبقاء الوصف مع زوال الأصل محال، وإما لأنه لو كان حيا لوجب عليه تجديد الاجتهاد، وعلى تقدير تجديده لا يتحقق بقاؤه على القول الأول، فتقليده بناء على وهم أو تردد، والقول بذلك غير جائز(٥٤).

وقيل: بالجواز بشرط فقد الحي(٥٥).

وقيل بالتفصيل، فإن كان الناقل أهلا للمناظرة مجتهدا في المحكي عن الميت فيجوز، وإلا فلا(٥٦).

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فأقدم في نهاية هذا البحث بين يدي القارئ أهم النتائج وتوصيات وأبدأ بالنتائج.

أهم نتائج البحث:

١- اهتمام علماء الأصول بالأحاديث النبوية، حيث استنبطوا منها القواعد، والأصول، واستدلوا بها في الدلالة على كثير من المسائل الأصولية، وردوا بدلالاتها على استنباطات المخالف.

٢- استدلال الأصوليين بهذين الحديثين في مواطن متعددة، يدل دلالة واضحة على فصاحة كلام النبي ﷺ وبلوغه المنتهى في الدلالة والبيان، وأنه أوتي جوامع الكلم.

٣- ما استدل به الأصوليين من هذين الحديثين على مسائل الأصول، لا يمثل إلا جزء يسيرا مما يمكن استنباطه من مسائل وأحكام.

٤- استدل بحديثي البحث في أبواب متعددة بلغت في هذا البحث تسعة مواضع في علم الأصول هي السنة، والإجماع، وقول الصحابي، والتعارض والترجيح، والاجتهاد والتقليد.

(٥٣) البحر المحيط (٢٩٨/٦).
(٥٤) البحر المحيط (٢٩٨/٦).
(٥٥) البحر المحيط (٢٩٩/٦)، ونقله عن ابن برهان والكيا.
(٥٦) البحر المحيط (٣٠٠/٦).

٥- أكثر الأبواب الأصولية التي استدل علماء الأصول فيها بهذين الحديثين هو باب الإجماع وذلك في أربع مسائل، ثم قول الصحابي في مسألتين وباقي الأبواب فيها مسألة واحدة.

٦- بعض المسائل كثر استدلال علماء الأصول فيها بالحديثين كمسألة قول الصحابي وبعضها الأخر لم يذكره إلا قلة من علماء الأصول كمسألة قول الصحابي من السنة كذا هل يدخل فيه سنة الخلفاء الراشدين أو لا.

التوصيات:

بعد انتهائي من البحث أوصي بما يلي:

١- الاهتمام بالدراسات البينية التي تجمع بين علمين فأكثر كالحديث والأصول حيث ينصب نظر المحدث على الحديث من ناحية الرواية والدراية، وينصب نظر الأصولي على دلالات الحديث وكيفية استنباط الأحكام منها، والاستدلال بها.

٢- العناية بالأحاديث التي يكثر دورانها في كتب الفقه والأصول وبيان مواضع الاستدلال منها والقواعد المبنية عليها.

فهرس المراجع:

➢مراجع الحديث وعلومه:

🕮 إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - المكتب الإسلامي.

🕮 تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي ١٤١٦.

الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لعبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ لدار الكتب العلمية – بيروت.

🕮 التلخيص الحبير، لأحمد بن علي محمد الكناني (العسقلاني)، الطبعة: الأولى لمؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

🕮 التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، تحقيق محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ ه لمكتبة دار السلام، الرياض.

🕮 جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النهري، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - دار ابن الجوزي.

🕮 دلائل النبوة، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨ هـ لدار الكتب العلمية، دار الريان للتراث.

🕮سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف ١٤١٥هـ.

🕮 سنن ابن ماجة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية.

🕮 سنن أبي داود للحافظ أبي داود السجستاني، دراسة وفهرسة كمال الحوت، دار الجنان.

🕮 سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، دار إحياء التراث، ١٤١٥هـ.

🕮 السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - دار الكتب العلمية ببيروت لبنان.

🕮 شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ للمكتب الإسلامي - دمشق، بيروت.

🕮 شرح سنن ابن ماجة، لعبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
http: //www. islamweb. net

🕮 صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ لدار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

🕮صحيح سنن ابن ماجه وضعيفه، للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - مكتبة المعارف.

🕮 صحيح سنن أبي داود باختصار السند وضعيفه، صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ، مكتب التربية العربي لدول الخليج - توزيع المكتب الإسلامي.

🕮 صحيح سنن الترمذي وضعيفه، صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - مكتب التربية العربي لدول الخليج.

🕮 عون المعبود لأبي عبد الرحمن شرف الحق العظيم أبادي، طبعة مراجعة على الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى لدار ابن حزم ١٤٢٦هـ.

🕮 فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، مراجعة وتصحيح: محمد فؤاد عبدالباقي - محي الدين الخطيب، الطبعة: الثانية ١٤٠٩هـ - دار الريان للتراث القاهرة.

🕮 المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ - دار الكتب العلمية.

🕮 مسند الإمام أحمد، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر.

➢مراجع الأصول والفقه:

🕮 الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين علي الآمدي، الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ.

🕮 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، الطبعة الأولى لمطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦هـ.

🕮 أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، حققه: أبو الوفا الأفغاني، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - مكتبة الكتب العلمية بيروت.

🕮 إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية ١٤٢٥ه.

🕮 البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحرير عمر سليمان الأشقر، الطبعة الأولى لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٠٩هـ.

🕮التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر.

🕮 التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، تحقيق عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ، لمكتبة الرشد.

🕮 تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد عبيدالله بن عمر الدبوسي، تحقيق: خليل محي الدين الميسي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - دار الكتب العلمية.

📖 التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه وبهامشه شرح التوضيح للتنقيح، أو التلويح في كشف حقائق التنقيح، لسعد الدين مسعود الشفتازاني، مكتبة محمد صبيح وأولاده.
📖 التمهيد في أصول الفقه، لمحفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكوذاني الحنبلي، تحقيق: د/ محمد علي إبراهيم، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
📖 تيسير التحرير على كتاب التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه، دار الفكر.
📖 حاشية الأزميري على شرح مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول، لملا خسرو.
📖 رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: علي محمد معوض – عادل عبد الموجود، الطبعة الأولى لعالم الكتب، ١٤١٩هـ.
📖 شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول لشهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، حققه: طه عبدالرؤوف سعد، الطبعة: الأولى ١٣٩٣هـ - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
📖 شرح العضد لمختصر ابن الحاجب مع حاشية السعد التفتازاني، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٣هـ.
📖 شرح الكوكب المنير، للفتوحي ابن النجار محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي مكتبة العبيكان - الرياض ١٤١٨هـ.
📖 شرح مختصر الروضة، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ - مؤسسة الرسالة.
📖العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق: أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - بدون ناشر.
📖 فتح الغفار بشرح المنار، المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار لزين الدين إبراهيم الشهير بابن نجم الحنفي، الطبعة: الأولى ١٣٥٥هـ - مطبعة مصطفى البالي الحلبي.
📖 فصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين محمد بن حمزة بن محمد الفناري الرومي، تحقيق محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية.

📖 فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، والمتن لمحب الله ابن عبدالشكور، الطبعة: الأولى ١٣٢٢هـ - المطبعة الأميرية ببولاق مصر.

📖 كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، لأبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ - دار الكتب العلمية.

📖مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم طبع، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

📖 المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق طه جابر علواني، الطبعة الثانية لمؤسسة الرسالة.

📖 المستصفى من علم الأصول، لحجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ - المطبعة الأميرية ببولاق مصر.

📖 المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية محي الدين وشهاب الدين وتقي الدين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني القاهرة.

📖 نهاية الوصول إلى علم الأصول، المعروف ببديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام، لأحمد بن علي بن الساعاتي، تحقيق سعد بن غرير السلمي، مطابع جامعة أم القرى ١٤١٨ه.

📖 ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، للإمام علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد السمرقندي، تحقيق: عبدالملك عبدالرحمن السعدي، مطبعة الخلود بغداد.

📖 الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي ٥١٣هـ، تحقيق: د/ عبدالله التركي، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - مؤسسة الرسالة.

📖 الوصول إلى الأصول، لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي، تحقيق: د/ عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ - مكتبة المعارف.

مراجع التراجم:

📖الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ لدار الكتب العلمية – بيروت.

🕮 تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ لمطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

🕮 سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ، لمؤسسة الرسالة.

🕮 شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦ ه.

🕮الذيل على طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ لمكتبة العبيكان.

مراجع أخرى:

موقع الدرر السنية https: //dorar. net/hadith/sharh/29974